PROVISIONAL
A/34/PV.53
5 November 1979
ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والخمسين

المعقودة بالمقر في نيويورك
يوم الجمعة ، ٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد توماسون (آيسلندا)
(نائب الرئيس)

ثم : السيد سالم (جمهورية تنزانيا المتحدة)

- تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية : [١٤] (تابع)
  - (أ) تقرير الوكالة
  - (ب) تقرير الأمين العام
  - (ج) مشروعا قرارين
- انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الرئيسية : [١٥] (تابع)
  - (أ) انتخاب خمسة أعضاء غير دائمين لمجلس الأمن

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألّا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات :
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, Alcoa Building, 866 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

79-72512/A

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠ / ١٥

مواصلة نظر البند ١٤ من جدول الأعمال

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية :

(أ) تقرير الوكالة (A/34/497)

(ب) تقرير الأمين العام (A/34/197)

(ج) مشروعا قرارين (A/34/L.8/Rev.1) و (A/34/L.10)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية : أود أن أعلن أن التعديلات التي قدمت من قبل ممثل المملكة العربية السعودية عندما قدّم مشروع القرار A/34/L.8 هذا الصباح ، قد أدخلت في الوثيقة A/34/L.8/Rev.1 التي توزع عليكم الآن .

كما أود أيضا أن أعلن أن البلدان التالية قد أصبحت من بين مقدمي مشروع القرار (A/34/L.10) وهي : اندونيسيا ، وقطر ، ورومانيا .

السيد باستنين (فنلندا) (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أعبّر عن عميق سروري اذ أتحدث الى هذه الجمعية خلال رئاسة السفير سالم .

ومرة أخرى ، فقد تفضل السيد أوكلاند المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، بأن قدّم الى هذه الجمعية التقرير السنوى للوكالة لعام ١٩٧٨ . ان بيانه ، وكذلك التقرير ، لهما حقا خير اشادة بالوكالة التي تقوم بعمل لا غنى عنه ، كأداة للمجتمع الدولي في مجال الاستخدام السلمي للذرة . ولا يمكنني أن أجد دليلا على ذلك أفضل من الفقرة التالية من بيان السيد أوكلاند الذى ألقاه صباح اليوم ، حيث قال :

" حيث تنتهي كل من معاهدة منع الانتشار وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية فان خطر الانتشار يبدأ ". (A/34/PV.52,p.13)

ان مهام الوكالة وأهميتها قد تأكدا في السنوات القليلة الماضية بحقيقة أن استخدام الطاقة قد ووجه بعدد من المشكلات والعقبات المتزايدة ، وقد كانت كلها ذات صبغة سياسية واجتماعية

Digitized by UNOG Library

وبيئيـــة بل وسيكولوجية أيضا . وفي عدد من البلدان ، فان مسألة ما يطلق عليه " القبول الشعبي " قد أصبحت من بين الأمور الأولى التي تناقشها الجماهير ، وفي كثير من البلدان ، أصبحـــت هـــذه المسألة مسألة تتعلق بالسياسة الرئيسية الداخلية . ولكن رغم هذه العقبات التي ينبغي حتمـــا أن تحلها البلدان المعنية نفسها ، فان الحقيقة القائمة هي أنه بالنسبة للمستقبل المرتقب ستشكـــــل الطاقة النووية عنصرا أساسيا في سياسة الطاقة بالنسبة لعدد كبير من البلدان بما فيها بـــــلادى . ومن الواضح أيضا أن عدد البلدان التي ستقيم سياستها في الطاقة ــ على الأقل بالنسبة للمـــدى العادى ــ على الطاقة النووية سوف يزداد . وهذا يعني أن المجتمع الدولي وكذلك السلطـــــات الوطنية ينبغي أن تكون أفضل اعدادا لكي تواجه مختلف المشكلات التي تواكب هذا التطور ، وهـــي مشكلات أمن المفاعلات ، وخدمات ادارة النفايـــات النووية والتخلص منها ، وخدمات دورة الوقـــود ، وأخيرا وليس آخر مسألة منع الانتشار الملحّـــة .

لقد قيل ان اليورانيوم يعتبر أكثر سلعة سياسية من بين جميع السلع ، ويمكن أن يقال بالمثل انه من بين جميع السلع هو الذى يمتاز بصبغة دولية أكثر من غيره . والواقع ، أنه لا يكاد يوجـــد أى شيء يمكن أن يطلق عليه اكتفاء ذاتي قومي في هذا المجال . وهذا في الواقع يلقي مسؤولية كبـــرى على الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، بوصفها المنظمة الدولية الوحيدة ذات التفويض الشامل في مجال الاستخدام السلمي للذرّة . وهذا التفويض ــ كما نعرف ــ يتضمن الجانبين الأساسيين والمتكاملين لأى نظام تعاوني نووى ، وهما : الجانب التطويرى ، وجانب الرقابة والتنظيم .

ولذلك ، فانه من الطبيعي أن يتوقع المجتمع الدولي من الوكالة الدولية للطاقة الذريـــة ، التوجيه في العديد من المسائل التي تثير القلق حاليا . ومن بين هذه المسائل ، مسائل أمـــن المفاعلات والحماية البيئيـــة ، ونحـــن نرحّب بالمبادرة التي اتخذها الدكتور أوكلاند لتعزيز برنامـــج أمن الوكالة ، ونقدم تأييدنا الكامل لهذا البرنامج . ومن الواضح انه ينبغي بذل جميع الجهـــــود الممكنة لكي نعطي تأكيدات ــ في حالة وجود أى شك معقول ــ على أن ادخال الطاقة النووية يمثـــل خطرا مفرطا للسكان أو البيئة في المناطق التي تقام فيها المنشآت النووية .

ان التقرير السنوى للوكالة الدولية للطاقة الذرية يبين انه لم يكتشف أى دليل على أن هناك تحويلا للمواد النووية لأغراض غير سلمية خلال عام ١٩٧٨ ، وهذا البيان يعتبر ذو أهمية قصـــوى .

Digitized by UNOG Library

كما نلاحظ أيضا أن عمل الوكالة ــ سواء الذى نفذته أو خططت له ــ قد مكنها من مواكبة النمـــو السريع للتقنيات الجديدة التي يمكن أن تمثل تحديا خطيرا لتكنولوجيا الضمانات وأساليبها .

ان مجهودا تعاونيا دوليا رئيسيا لدراسة الآثار المترتبة على مختلف استراتيجيات دورة الوقود والتقييم الدولي لتلك الدورة ، على وشك أن يتم . ان الحجم الهائل للعمل الذى ينطوى عليه هذا المجهود ، سيلقى مزيدا من الضوء على مقاومة انتشار دورات الوقود وعلى متطلبات الضمانـات التي تنجم عن هذه الدورات . ان التقييم الدولي لدورة الوقود النووى ، قد تناول أيضا وعلـــى مستوى أكثر اتساعا ، مسألة ضمانات الامداد ، ومن ثم فانه قد يساعد كثيرا الجهود الراميـة الـى استخدام الطاقة النووية تحت ضمانات دولية فعالة .

ومن الواضح بمقتضى لائحة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، أنها أفضل جهاز ملائم لمتابعة العديد من النتائج التي يتوصل اليها التقييم الدولي لدورة الوقود النووى . وهذا سيتيح بصفـة خاصة تطوير الضمانات ، وايجاد أساليب دولية جديدة لخدمات دورة الوقود . وفي الحقيقـــة ، ان الوكالة قد بدأت بالفعل ، في شكل اجتماعات للخبراء ، في دراسة معالجة دولية للبلوتنيـوم ، وخطط معالجة استهلاك الوقود . وفيما يتعلق بمسألة ضمانات الامداد ، فانه يبدو أن الـــدور المتاح للوكالة يقوم على أسس متينة أيضا .

وفي هذا الصدد ، أود أن أقول بضع كلمات بالنسبة الى التعاون الدولي في مجـــال الطاقة النووية بصفة عامة . ان المؤتمر الاستعراضي الثاني لمعاهدة منع الانتشار المحدد لـه أن يعقد في آب/أغسطس ــ أيلول/سبتمبر من العام المقبل ، سيكون ذا أهمية حاسمة في هـــذا الصدد ، وان وفد بلادى يعلق أهمية كبرى على الاعداد لهذا المؤتمر ، لأننا نتوقع أنه سيـــؤدى الى نتائج يكون من شأنها تعزيز نظام منع الانتشار ، وفي نفس الوقت ، سيسهل التعاون المكثـف وتبادل الآراء في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية . ان نتائج دراسة التقييم الدولي لدورة الوقود النووى ، سوف تكون ذات أهمية كبيرة أيضا بالنسبة لاقرار التعاون الدولي في هذا المجال وستكون ضمانا ضد تحوله الى الأغراض العسكرية . وهناك محفل آخر هام ذو صلة سوف يتيحـــه مؤتمر سالزبورغ الثاني الخاص بالطاقة النووية ودورة الوقود ، والذى خططت الوكالة الدولية للطاقـة الذرية لانعقاده عام ١٩٨١ . ومن الصعب أن نجد محفلا أفضل من هذا المحفل لدراسة المسائل المتعلقة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية .

Digitized by UNOG Library

في رأى الوفد الفنلندى ، أنه من المناسب تماما أن ننظر الى بذل مزيد من الجهود في المجال النووى في ضوء المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار الذى سيكون أهم حدث في هذا المجال . وفيما يتعلق ببلادى ، فاننا نرى أن ذلك من بين الاعتبارات التي ينبغي أن تحكم فكرة عقد مؤتمر للأمم المتحدة حول الطاقة النووية الذى ورد ذكره في قرار الجمعية العامة ٣٢/٥٠ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ .

ان موقف حكومتي بالنسبة لهذا المؤتمر قد ظهر بوضوح في ردنا على الأمين العام . ان وفدى ينظر الى مثل هذا المؤتمر في ضوء هدفين مرتبطين ببعضهما ارتباطا وثيقا . اننا نعترف تماما بالحاجة الى تشجيع التعاون الدولي في نقل المواد النووية والمعدات والتكنولوجيا النووية . ان هذا يعتبر من بين الأهداف الرئيسية لمعاهدة عدم الانتشار . وفي نفس الوقت ، نود أن نؤكد الحاجة الملحة الى تحسين وتوسيع نظام الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذى يهدف الى منع انتشار الأسلحة النووية . وبكل تأكيد ، فان هذه الأهداف تعتبر أهدافا متكاملة وليست أهدافا متعارضة . ولا شك أن هذه الاعتبارات سوف تؤخذ في الاعتبار في عملية تحديد دور وموعد عقد هذا المؤتمر .

وفضلا عن ذلك ، ان التعاون الدولي والمعونة الدولية يمكن بل وينبغي استمرارها في الاطار الحالي الذى نجده مناسبا لهذا الغرض . ويمكن أن يتحقق ذلك بزيادة ملموسة للموارد المتاحة للوكالة الدولية للطاقة الذرية للمساعدة التقنية وكذلك من خلال زيادة المعونة الثنائية . وكما يمكن أن نرى من تقرير الوكالة لعام ١٩٧٨ ، فان الحجم الاجمالي للمعونة التقنية التي قدمتها الوكالة الى الدول النامية ، قد ارتفع ارتفاعا كبيرا خلال العام المنصرم . وان هذا الاتجاه يراه الوفد الفنلندى مشجعا للغاية ويأمل أن يستمر بقوة أكبر في المستقبل . وفي هذا ، كما هو الحال في مجالات أخرى للاستخدام السلمي للطاقة النووية ، فان دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديرها العام سوف يظل أساسيا .

السيد مارينيسكو (رومانيا) (الكلمة بالفرنسية) : ان الأهمية الخاصة لمشكلة استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية واضحة تماما ، سواء من المكانة التي تتمتع بها في الأمم المتحدة ، أو كما هو معروف من خلال الجهود التي تبذل لتطوير التعاون الدولي في زيادة استخدام الذرّة لتنمية كافة الشعوب ، وتضييق وازالة الهوّة الموجودة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة .

Digitized by UNOG Library

ان دراسة تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية تتيح للدول الأعضاء الفرصة في كل عام لكي تعبّر عن رأيها حول نتائج عمل الوكالة ولكي تقترح الاجراءات اللازمة لدعم أنشطة تلك المنظمة الهامة لصالح كل أعضاء المجتمع الدولي ، وبصفة خاصة البلدان النامية التي تسعى الى وضع حلول ملائمة لمشاكلها الحيوية التي تتطلب حلا عاجلا .

ان المناقشات التي دارت حتى الآن حول تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية توضح أيضا اهتمام وقلق الدول الأعضاء بالنسبة لتنظيم الأنشطة التي تتعلق بالاستخدامات السلمية للطاقة الذرية مع الجهود التي تهدف الى اقامة نظام اقتصادي وسياسي دولي جديد يحترم تماما حقوق كل الدول في المساواة ، والاستقلال الوطني والسيادة ، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والمنفعة المتبادلة .

وبالنظر الى تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ١٩٧٨ ، فان الحكومة الرومانية سوف تنتهز الفرصة لشرح موقفها بالتفصيل في المؤتمر العام ، الذي سوف يعقد في كانون الأول/ ديسمبر القادم .

في الوقت الحاضر ، نود أن نلقي بعض البيانات التي تتعلق أساسا بأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في العام الأخير ، وأن نلقي الضوء بصفة خاصة على الجوانب التي نرى أن من الواجب على الوكالة أن تركز انتباهها عليها في المستقبل .

وكما حدث في السنوات السابقة ، فقد نجحت الوكالة ، دائما بفضل مهارة وجهود مديرها العام ، السيد أوكلاند ، في تحقيق نتائج هامة في مجالات عدّة ، وسوف نذكر على سبيل المثال ، جهود الوكالة حول تأكيد السلامة النووية وحماية البيئة ولقد توصّلت في هذا المجال الى وضع ٥٠ من المدوّنات والارشادات التي تتعلق بالسلامة النووية .

هناك سبب أيضا لبذل جهود معينة من أجل تأييد الدول الأعضاء من خلال برنامج المساعدة التقني . وكما تهتم رومانيا ، فان الوكالة الدولية للطاقة الذرية تلعب دورا هاما في تنفيذ مشروع الطاقة النووية وبرنامج البحث المنسّق حول الأمن الاشعاعي لحوض الدانوب ودراسة أثر الاشعاعات على البيئة في الدانوب .

Digitized by UNOG Library

دون التقليل من حجم النتائج التي تحققت ، فان رومانيا مثل البلدان الأخرى تـــرى أن الوكالة يجب أن تولي اهتماما متزايدا نحو تحقيق واجبها الأساسي الوارد في نظامها الداخلـــي ، وهو على وجه التحديد زيادة الدعم والتأييد بكل الوسائل الممكنة لتصنيع الطاقة الذريـــة للأغـــراض السلمية ، وبصفة خاصة ، لصالح البلدان النامية .

وكما أكدنا مرارا في مناقشات مسبقة حول هذا البند ، فاننا لا يمكن أن نوصي بأن تمـارس الوكالة نشاطها بالتحديد في ممارسة وظيفتها التحكمية للاضرار بوظيفتها في تقديم المساعدة التقنية من أجل زيادة الاستخدامات السلمية للطاقة النووية .

ومن الجدير بالملاحظة أن عددا متزايدا من البلدان النامية قد أدرجت استخدام الطبيعة النووية والطاقة النووية بين أولويات مصالحها في الاقتصاديات الوطنية . اننا نعلم أيضـــا الأهميـــة المتزايدة للمشاكل المتعلقة باستخدام الوقود النووى ، في ضوء الظروف الخاصة بأزمة الطاقة العالمية والزيادة المستمرة في أسعار البترول ، ومصلحة الدول الأعضاء في مساهمة الوكالة الدولية للطاقـــة الذرية في البرنامج الدولي لتطوير دورة الوقود النووى . ان أهمية هذا البرنامج قد تأكدت مرة أخرى في المؤتمر الذى عقد في تشرين الأول/اكتوبر أخيرا في فيينا من أجل تلخيص النتائج التي تحققـــت خلال السنة الأولى من وجوده .

ومن ثم يبدو لنا أن الوكالة يجب أن تكثف برنامج مساعدتها الفنية والأموال المخصصة لاعداد وتنفيذ بعض المشروعات الكبرى طويلة الأجل لصالح الدول النامية . ان الوكالة سوف تقدم أيضـــا تأييدا ملموسا لبرامج بناء مفاعلات الطاقة النووية ، وبصفة عامة ، تلك البرامج التي تتعلق بتبـادل التقنية النووية ، لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتلك البلدان .

وبصفة أكثر تعميما ، فاننا نعتقد أن الوكالة يمكن أن تكون أكثر فاعلية لحل المشاكـــل الرئيسية للبشرية ، مثل الطاقة ، والتغذية ، والمياه والبيئة ، بالاضافة الى المشاكل المتعلقـــة بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين .

Digitized by UNOG Library

وهناك مهمة أخرى تقع على عاتق الوكالة وهي تعزيز الوصول غير المقيد لكل البلدان ، وبصفة خاصة البلدان النامية ، الى التقنيات والمواد والتجهيزات النووية .

وتحقيقا لهذه الغاية يتعين على الوكالة ، مثل منظمات دولية أخرى معنية ، أن تعزز المبدأ القائل بأنه لكل الدول الحق الثابت في تنفيذ برامج الاستخدام السلمي للطاقة النووية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، طبقا للأولويات التي تحددها كل من تلك البلاد وحسب رغباتها وحاجاتها .

ودون المساس بتطبيق بعض القواعد المقبولة على الصعيد الدولي فيما يتعلق بالاستخدام السلمي للطاقة النووية من المهم بمكان للتعاون في هذا الميدان أن نحترم الاختيارات والقرارات التي تتخذها الدول للقضاء على الاتجاه الذى يهدف الى اقامة الاحتكارات في هذا الميدان وعلى العوائق الجادة التي تقف في طريق النقل الحر للتقنيات المرتبطة بالاستخدام السلمي للطاقة النووية .

ان الحاجة الى احترام مبادئ عدم التمييز والحصول الحر على التكنولوجيا النووية هي النتيجة التي لا غنى عنها للحق الثابت لكل دولة في اعداد برامج للاستخدام السلمي للطاقة النووية وتنفيذ تلك البرامج طبقا لأولوياتها وحاجاتها الحرة .

ويجب أن نأخذ في حسباننا حقيقة ان العلم بطبيعته يخضع لمبادئ كريمة انسانية وللفكرة القائلة بأن ما يحرز من نجاح في الميدان العلمي والتقني يجب أن يكون في متناول كل الشعوب. وكما قلنا في ظروف أخرى نرى أن ابقاء بعض الاكتشافات لصالح البعض ، ولا سيما في الميدان النووى ، أمر شاذ وخطير .

وعندما نحاول التحدث عن بعض السياسات والممارسات الاحتكارية كثيرا ما يذكر أمر الرغبة في عدم انتشار الأسلحة النووية . ودون التقليل من أهمية السياسة والأعمال التي تهدف الى الحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية فان رومانيا تشارك دولا كثيرة أخرى الرأى انه لا يجب ان يؤثر هذا الشاغل على ممارسة الحق الثابت لجميع الدول غير النووية في تنفيذ برامجها للاستخدامات السلمية للطاقة النووية .

هذا هو معنى الاستنتاجات التي توصلت اليها الجمعية العامة في العديد من المناسبات ولا سيما الدورة الاستثنائية التي كرست لنزع السلاح . وفي رأينا ان الوكالة الدولية للطاقة الذرية سيكون عليها ان تعزز بأكثر الطرق اتساقا احتياجات الأغلبية العظمى من دول العالم .

Digitized by UNOG Library

ان القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ، في السنوات الأخيرة ، فيما يتعلق بدراسة تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية تتضمن عناصر مبدئية وارشادات عملية لها أهمية كبرى لتطوير التعاون الدولي في ميدان الاستخدام السلمي للطاقة النووية .

وعلى سبيل المثال هناك القرارات ٣٢/٥٠ ، ٣٣/٣ و ٣٣/٤ التي تعيد تأكيد المبادئ التي تشكل اطار التعاون الدولي في هذا الصدد ومن بينها ، كما هو طبيعي ، حق كل الشعوب في تنفيذ برامجها الخاصة ، والحصول في حرية ودون تمييز على التكنولوجيا والتجهيزات والمواد اللازمة للاستخدامات السلمية للطاقة النووية .

وفي تلك القرارات يشدد أيضا على الحاجة الى اتخاذ اجراءات عملية بغية تطوير التعاون الدولي في هذا الميدان . ويمكن ان ننجح في ذلك عن طريق توسيع جدول أعمال الاجتماعات التي سوف تعقدها الوكالة مثل المؤتمر الدولي لدورة الوقود النووي ، وعن طريق عقد مؤتمر أو عدة مؤتمرات تحت اشراف الأمم المتحدة تكرس للتعاون الدولي ، في ميدان الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، لصالح التنمية الاجتماعية والاقتصادية ولا سيما في البلدان النامية .

واستجابة الى الدعوة التي وجهت الى الدول لابداء رأيها حول هذه الأنشطة فان رومانيا قدمت آراءها حول أهداف المؤتمر وتنظيمه وشددت على الحاجة الى اعتماد اجراءات محددة بغية تأكيد النقل الحر ودون عوائق للتقنيات النووية ، وايجاد نظام تفضيلي بالنسبة للدول النامية في علاقاتها التجارية والفنية والعلمية الخاصة بالميدان النووي .

ونستخلص من ردود بعض الدول الأخرى ان فكرة مؤتمر دولي يشاركنا فيها الكثير من الدول اذ ان هذا العمل كفيل بتعبئة الارادة السياسية للدول لضمان ان التطبيقات السلمية للطاقة النووية تصبح عناصر هامة في برنامج لرفع المستوى الاقتصادي لكل البلدان ولا سيما تلك التي تعتبر متأخرة .

وهناك جانب هام يجب ان تهتم به الوكالة وهو تحسين هيكلها من حيث التمثيل الملائم لكل المناطق في أجهزتها الرئيسية واضفاء الطابع الديمقراطي على أنشطتها . وبالنسبة لاقامة ونشاط مجموعة الـ ٧٧ في اطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية فانه سيكون لهذا آثار ايجابية على توجيه أنشطة الوكالة باتجاه اقرار وتنفيذ الاجراءات العملية التي تعزز تنمية التعاون الدولي في ميدان الاستخدامات السلمية للطاقة النووية .

Digitized by UNOG Library

ونحن على يقين من ان تلك المناقشات في الجمعية العامة والوثائق التي تنبثق عنها ، بما في ذلك مشروع القرار A/34/L.10 الذى تبنته رومانيا ، مما يسهم في دعم دور الوكالة وفي تحسين أنشطتها حتى تكون على المستوى المطلوب .

السيد اندرسون (استراليا) (الكلمة بالانكليزية) : انه يسعدني كثيرا أن أخاطب هذه الجمعية حول تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وكما يعلم الجميع هنا فان حكومة استراليا تعلق أهمية كبرى على العمل الذى قامت به الوكالة للاستخدامات السلمية للطاقة النووية . ان الوكالة تعتبر من أنجح المنظمات داخل منظومة الأمم المتحدة ، على الرغم من الموارد المحدودة المتاحة لها فلها سجل حافل في الاضطلاع بمسؤولياتها . ولعله من المهم هنا ان نكرر المسؤوليتين الأساسيتين لهذه الوكالة . المسؤولية الأولى تطوير وتطبيق الأمن المطلوب طبقا لمعاهدة عدم الانتشار والترتيبات الأخرى . والمسؤولية الثانية تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بما في ذلك المساعدات التقنية للبلدان النامية .

وبصفة أساسية بسبب النقص المتزايد في مصادر الطاقة العالمية فان دور الوكالة يزداد أهمية يوما بعد يوم. ومن المحسوب ان مخزون الطاقة من مصادر لا تتجدد لن يكفي الطلب المتوقع . ان مصادر الطاقة غير التقليدية التي تم تطويرها واثباتها والتي تغطي هذا النقص هي الطاقة النووية. ان هذا الاعتماد المتزايد على الطاقة النووية يزيد من مسؤوليات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

لقد أوضحت من قبل ان من بين المسؤوليتين الأساسيتين للوكالة تطوير وتطبيق اجراءات الحماية طبقا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . ان مسألة الاستخدام السلمي للطاقة النووية لا يمكن دراستها دون دراسة منع انتشار الأسلحة النووية .

Digitized by UNOG Library

ان حكومة استراليا تعتقد منذ زمن ان الالتزام العالمي بمعاهدة منع الانتشار سوف يضع نظاما سياسيا دوليا فعالا لمنع انتشار واستخدام هذه الأسلحة . وفي الوقت ذاته ، فان استراليا تعترف تماما بأهمية توفير فرص ملائمة بالنسبة لعديد من البلدان بما فيها البلدان النامية ، للتطوير السلمي للطاقة النووية . ان المهمة التي تواجه العالم هي ان يحقق التوافق بين التطوير السلمي للطاقة النووية وبين منع انتشار الأسلحة النووية . ان حكومة استراليا تعي هذه الاحتياجات الملحّة ، وقد اتخذت الخطوات الملائمة لكي تسهم في تحقيق حل هذه المشكلة .

ان استراليا قد قررت أن تستمر في استخراج اليورانيوم الاسترالي من أجل أن توفر وبأسعار معقولة امدادات من وقود اليورانيوم للبلدان التي تحتاجه . ومع ذلك ، فانه نظرا لاهتمامنا بمنع انتشار الاسلحة النووية ، فان حكومة استراليا قد اعتمدت سياسة تقضي بأن صادرات اليورانيوم لدول غير نووية سوف يقتصر على تلك الدول التي تعتبر أطرافا في معاهدة منع الانتشار النووي ، وبهذا تلتزم بالمتطلبات التي حددتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وتلتزم أيضا باتفاقيات ثنائية خاصة .

ان المناهج التي يمكن بها تطوير الطاقة النووية دون الاضرار بأهداف منع الانتشار ، هي تحت الدراسة الآن في التقييم الدولي لدورة الوقود النووي . ان نتائج هذه الدراسة التي بدأت عام ١٩٧٧ ، سوف تلعب دورا حاسما في درء أخطار انتشار الأسلحة النووية ، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية دون رقابة . ورغبة منا في التعاون في مقابلة التحديات لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية دون رقابة ، فان استراليا قد اشتركت بنشاط في عمل الدراسة الدولية لتقييم دورة الوقود النووي . اننا نعتقد انه عن طريق مثل هذا الاسهام ، وعن طريق تنظيم تصدير اليورانيوم من استراليا ، فاننا نسهم بذلك في خلق مناخ من الثقة ، ونساعد على استقرار التجارة النووية والتعاون في المجال النووي . ان اهتمامنا الأول هو أن نضمن لجميع الدول ، بما في ذلك الدول التي ليست أطرافا في عقود لبيع اليورانيوم ، ان صادرات اليورانيوم من استراليا سوف تستخدم فقط للأغراض السلمية وانها لن تسهم أو تستخدم من أجل أغراض غير سلمية .

ان استراليا سوف تستمر تتطلع الى تطوير تدريبات التعاون من أجل عالم ينعم بالأمن ضد الأخطار النووية . اننا نلتزم بالاسهام في جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتحسين نظام الأمن ، ولكي نشجع التعاون الدولي على الاستخدام السلمي للطاقة النووية ولاسيما في مجال المعاونات التقنية للبلدان النامية .

Digitized by UNOG Library

ان اعتماد هذه الجمعية للتقرير السنوى للوكالة الدولية للطاقة الذرية باجماع الآراء ، نعتبره أمرا هاما للغاية ، فهو يعكس التأييد الجماعي العالمي لأنشطة الوكالة. ولذلك فاننا نحث على الاستمرار في هذا التقليد .

وقبل ان أنهي ملاحظاتي بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، فانه مما يشرفني أن أعرب عن تقدير حكومة استراليا للمدير العام لهذه الوكالة السيد سيجفارد أوكلاند على عمله الرائع خلال العام الماضي وعلى العمل الذى أنجزه معاونوه ، حيث استطاعوا معا ان يطوروا الوكالة بصورة كبيرة .

انه مطروح علينا مشروع قرار ثان يتعلق بعقد مؤتمر للاستخدام السلمي للطاقة النووية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . ان حكومتي قد تشرفت بأن تستجيب لطلب الأمين العام في هذا الشأن طبقا لأحكام القرار ٣٣ / ٤ .

ان استراليا في مناسبات عديدة قد عبرّت عن قلقها من انه ينبغي ان يكون هناك اتفاق عريض بشأن اطار عمل لادارة دورة الوقود النووى بما في ذلك التطورات الجديدة لاتفاق الرأى بين الدول الموردة للطاقة النووية والدول المستوردة لتلك الطاقة بشأن شروط منع الانتشار التي يجب أن تطبق على صناعة الأسلحة النووية . ان استراليا تعتقد ان التعاون الدولي في هذا المجال يتطلب التحرك بعيدا عن المجابهات وعن الفرقة التي ميزت المناقشات الخاصة بدورة الوقود النووى ومنع الانتشار . وفي هذا الشأن ، فان تشجيع التقدم في الانجاز قد تم فعلا في الدراسة الدولية لتقييم دورة الوقود النووى التي ستنتهي في شباط/فبراير من العام القادم .

وهناك حادث آخر سوف يكون له أثر كبير على تطوير الأسس الضرورية لتطوير أكبر للاتفاق العام الدولي بشأن الاستخدام السلمي للطاقة النووية ومنع الانتشار ، وهو المؤتمر الاستعراضي الثاني للدول الأطراف في معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية . وكما تعلم الوفود ، فان هذا المؤتمر سوف يعقد في جنيف في الفترة من آب/اغسطس — ايلول / سبتمبر ١٩٨٠ .

ان استراليا تعتقد ان أفضل طريقة على المدى القصير لتطوير الاعتبارات الايجابية لهذه المسائل التي ميزت الدراسة الدولية لتقييم دورة الوقود النووى ، هي ان نمنع "انشاء التكتلات" ، لأن "انشاء التكتلات" سوف يقضي على أهداف الاتفاق الدولي بشأن الاستخدام السلمي للطاقة

Digitized by UNOG Library

النووية ، وعلى جمال أهداف منع الانتشار . ان أمثلة "انشاء التكتلات" هذه تتضمن امكانية الاعداد دوليا لتخزين البلوتونيوم ، وادارة الوقود - وهما تحت اشراف الوكالة الدولية للطاقة الذريـــة - وامكانية الاستخدام الترشيدى على أساس متعدد الأطراف ، وشروط منع الانتشار التي تطبـــق الآن في الاتفاقيات الثنائية .

وأود ان أوضح تماما ان استراليا لا تعارض ، من حيث المبدأ ، فكرة عقد مؤتمر دولي بشأن الاستخدام السلمي للطاقة النووية . ان مثل هذا المؤتمر يستطيع ، في الوقت المناسب ، ان يلعب دورا هاما في تسهيل اتفاق أعرض للرأى على المستوى الدولي . ولكن اذا ما عقد المؤتمر في وقـــت سابق لأوانه ودون اعداد كاف ، فان هناك خشية من أن الصعاب السابقة بشأن هذه المسائل سوف تظهر مرة أخرى ، وأن النتائج المرضية لن تتحقق . ان استراليا متفائلة بأن بذور نمو اتفاق عام فـي الرأى قد زرعت فعلا ، واننا نعتقد مع ذلك ، وقبل أن نقرر عقد مؤتمر دولي ، انه ينبغي ان نكون في موقف لاستعراض وتقييم التقدم الذى حدث في جميع الاجتماعات الدولية الحالية والقادمة .

السيد أحمـــد (الهند) (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أعرب عن تهاني وفـــد بلادى الى السيد اوكلاند المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ولموظفيه ، على التقرير السنوى الممتاز الذى قاموا باعداده والمطروح علينا للمناقشة الآن . ان السيد اوكلاند كان على رأس الوكالـــة لعدد من السنين ، وقد أدار أعمالها بطريقة تستحق كل الثناء . ان وفد بلادى على ثقة مـــن أنه تحت ادارته ، فان الوكالة ستواصل عملها بطريقة فعالة ومفيدة نحو تنفيذ المهام الكبيرة الموكولة اليها لصالح البشرية جمعاء .

وأود أن أعرب أيضا عن امتنان وفد بلادى للوكالة على المعونة والتعاون اللذين قدمتهمـــا لبلادى حتى الآن لتطوير الطاقة الذرية للأغراض السلمية . واعترافا بالدور الهام للوكالة في تشجيـــع التعاون الدولي في الاستخدام السلمي للطاقة الذرية ، فان بلادى سوف تستضيف المؤتمر العـــام الثالث والعشرين للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذى سيعقد في نيودلهي في كانون الاول/ديسمبر من هذا العام .

Digitized by UNOG Library

لقد وضعت الوكالة موضع التنفيذ أخيرا توجيهات منقحة تحكم توفير المعونة التقنية للبلدان الأعضاء . ومنذ البداية ، فان الهند كانت قد اعترضت على هذه المبادئ التي تحكم التوجيهات المنقحة نظرا لأن تلك التوجيهات ليست تمييزية فحسب ، بل لأنها تتعارض مع أحكام النظام الداخلي للوكالة . وينبغي ان تكون المعونة التقنية مجردة من أية شروط تقييدية أو تفضيلية مسبقة . وفي ضوء اعتماد التوجيهات المنقحة من قبل مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، فلقد أعلنت الهند قرارها بالتنازل عن المعونة الفنية للوكالة . ومع ذلك ، ستواصل بلادى المشاركة في برنامج المعونة التقنية بصفتها دولة متبرعة .

ويود وفدى ان يعبّر عن عدم ارتياحه للتأكيد المتزايد على النواحي التنظيمية بدلا من النواحي التطويرية . وينبغي حماية الجنس البشرى من اساءة استخدام الطاقة النووية لأغراض عسكرية، ولكن الوكالة تمول أنشطة عدم الانتشار تمويلا محدودا بدلا من تمويل أنشطة شاملة لعدم الانتشار، وهو الأمر المطلوب لكبح الزيادة في الأسلحة النووية . وينعكس هذا الاختلال في التوازن في انفاق الوكالة على أنشطة متعلقة بالضمانات التي زادت زيادة مستمرة بمرور الأعوام دون زيادة مقابلة في النفقات على المعونة الفنية للبلدان النامية . وبينما نرى في الواقع في ميزانية ١٩٨٠ انه كان هناك نمو يبلغ ٢ر٣ في المائة لبرنامج الضمانات ، فان هنالك انخفاضا يقدر بـ ٢ر١ في المائة في جميع الأنشطة الأخرى بما في ذلك توفير المعونة الفنية . ويود وفدى أن يعبّر عن قلقه ازاء الخفض المقترح في البرامج الانمائية مثل المفاعلات النووية والأغذية والزراعة والعلوم الطبيعية ، ولاسيما انه لم يحدث أى خفض في تكاليف تشغيل المقر الدائم . ويأمل وفدى في أن تبذل جهود مكثفة لازالة أو على الأقل تخفيض الاختلال في التوازن بين الأنشطة التنظيمية ، والأنشطة التطويرية للوكالة الدولية للطاقة الذرية

ان مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.8/Rev.1 يتضمن اشارة الى اتفاقية الحماية المادية من المواد النووية . وقد تم استكمال الوثيقة النهائية لهذه الاتفاقية أخيرا في فيينا . ويود وفدى أن يؤكد على ان مجال هذه الاتفاقية ينبغي ألا يقتصر على المواد النووية للأغراض السلمية فحسب ، ولكن ينبغي أن يتضمن أيضا الاهتمام الذى ينطوى عليه الاستخدام العسكرى وخطورته . ان تحديد نقل المواد النووية في الاتفاقية يمكن ان تتم صياغته بحيث يستبعد نقل هذه المواد داخل أراضي دولة من النقل الدولي .

Digitized by UNOG Library

ونحن نؤيد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.8/Rev.1 ومع ذلك ، فانني أود أن اقترح تعديلا طفيفا . وهو ان ندرج في الفقرة الأخيرة من الديباجة بعد عبارة : " من تطبيق التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية وكذلك " .. ما يلي :

" وان تضع نصب عينيها الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية من المعونة الفنية للوكالة الدولية للطاقة الذرية لكي تستفيد بطريقة فعالة من تطبيق التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية ، وكذلك من مساهمة الطاقة النووية في تنميتها الاقتصادية ".(A/34/L.11)

ويأمل وفدى في ان يقبل المشتركون في تقديم مشروع القرار وجميع الأعضاء الآخرين هذا التعديل .

ونحن نعترف بأهمية دور الوكالة وبرنامجها في أنشطة الأمن النووى . وقد ازداد هذا الدور أهمية في سياق حادث ثرى مايل آيلند في الولايات المتحدة . وقد اشترك خبير هندى مؤخرا في اجتماع للخبراء دعا اليه مدير عام الوكالة لصياغة تدابير محسنة للأمن . وبسبب الأهمية التي نعلقها على هذا الموضوع ، فان حكومة الهند قد قررت أن تقدم اسهاما طوعيا اضافيا للوكالة لعام ١٩٧٩ حتى يمكنها ان تتوسع في أنشطتها المتعلقة بالأمن النووى . ونحن على استعداد أيضا لتقديم خبرتنا في مجال تدابير الأمن .

لقد أشار المدير العام الى امور ذات أهمية خاصة في الفقرات من ٢٥ الى ٢٨ من التقرير. ويدرك وفدى التحديات التي نواجهها في تطوير الطاقة النووية .

وقبل أن أختتم ، أود ان أؤكد للوكالة تأييدنا وتعاوننا المستمرين في حل المشكلات المشتركة التي نواجهها جميعا .

السيد فرانسيس (نيوزيلندا) (الكلمة بالانكليزية) : نيابة عن حكومة نيوزيلندا ، أود أن أعرب عن تقديرى الحار للعمل الذى اضطلعت به الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، كما وضح في التقرير الذى قدمه اليوم السيد سيجفارد أوكلاند المدير العام . اننا جميعا مدينون للسيد أوكلاند لقيادته الفعالة التي نهضت بدور رئيسي في نمو الوكالة على مدى الثمانية عشر عاما الأخيرة ، ولاسيما في مجال المعونة الفنية للبلدان النامية . وأود ان أؤكد تعهد حكومتي بمساعدة الوكالة في عملها الحيوى المتعلق بالتنمية بتطوير وادارة الضمانات النووية ، ودعم التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية وتقديم المعونة الفنية للبلدان النامية الأعضاء في الوكالة .

Digitized by UNOG Library

ووفقا للمادة الثانية من نظامها الداخلي ، فان للوكالة الدولية للطاقة الذرية هدفين كلاهما هام ، ألا وهما التعجيل باسهام الطاقة الذرية في السلام والصحة والرخاء في جميع أرجاء العالم ، وفي الوقت ذاته ان تكفل بقدر امكانها ألا يسهم الاستخدام السلمي للطاقة النووية في انتشار الأسلحة النووية . وسعيا وراء هذه الأهداف ، فان الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد طورت ضمانات مقبولة دولية وبرنامجا لها ، كما انها سعت الى تشجيع جميع الدول تشجيعا فعالا للتصديق على معاهدة عدم الانتشار . ان نيوزيلندا ، تؤيد قلبا وقالبا نظاما فعالا لعدم الانتشار ، ونحن نحيي جهود الوكالة الرامية الى المساعدة في تحقيق هذا الهدف . ونحن نلحظ بالتقدير نجاحها في وضع اتفاقيات للضمانات مع الدول النووية وغير النووية بغض النظر عما اذا كانت طرفا في معاهدة عدم الانتشار أم لا . لقد أيدت نيوزيلندا بقوة جهود الوكالة في هذا المجال ، وسوف نواصل هذا التأييد . ونغتنم هذه الفرصة لكي نجدد نداءنا الى الدول التي لم تنضم بعد الى معاهدة عدم الانتشار أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن .

وأود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشير الى الاقتراح اليوغوسلافي الخاص بعقد مؤتمر دولي للاستخدام السلمي للطاقة النووية ، وأن أعرض وجهات نظر وفد بلادي في مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/34/L.10) . ان حكومتي تدرك بصفة خاصة الحاجة الى دعم التعاون الدولي للاستخدام السلمي للطاقة النووية بطريقة منسقة وتتسم بالمسؤولية . اننا نعتقد ان مؤتمرا للاستخدام السلمي اذا عقد في الوقت الملائم ، سوف يضطلع بدور مفيد في المساعدة على تحقيق توافق في الآراء على الصعيد الدولي بشأن هذا الموضوع الهام . ونحن نعتقد على أية حال ، ان المقرر الخاص بعقد مثل هذا المؤتمر ينبغي أن ينتظر نتائج تقييم دورة الوقود الدولية ، ومؤتمر الاستعراض الخاص بأطراف المعاهدة بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية ، وكذلك مؤتمر الوكالة الدولية للطاقة الذرية المزمع عقده في ١٩٨١ .

Digitized by UNOG Library

ان هذا سيمكننا من تحاشي امكانية وجود ازدواج لا مبرر له . ووفقا لذلك ، فان وفدي يفضل ان يرى صياغة مشروع القرار الذي ترك الباب مفتوحا لوضع تاريخ للمؤتمر ودعا فقط ، الجمعية العامة ان تبقي على موضوع عقد مؤتمر دولي قيد الدراسة المستمرة . ان هذا سيسمح للجمعية العامة بأن تعيد بحث الموضوع في ضوء نتائج هذه المؤتمرات التي ستعقد أولا .

وأخيرا ، اود ان اعرب عن ثقة حكومتي في أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، اذ تقوم بأعمالها في دعم الاستخدام السلمي للطاقة النووية ، سوف تعمل في حدود ولايتها على مواصلة ممارسة أكبر الضمانات تشددا حتى تضمن ان التكنولوجيا النووية لن تستخدم في الاغراض العسكرية. وأؤكد ان نيوزيلندا سوف تؤيد الوكالة تأييدا تاما .

السيد بيرسون (كندا) (الكلمة بالانكليزية) : كما هو الحال في السنوات الماضية، فان كندا يسعدها ان تهنئ المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على التقرير السنوي للوكالة لعام ١٩٧٨ .

ان هذا التقرير السنوي ، قد قدم الى الجمعية العامة في وقت صعب للغاية . ان الحاجة الى موارد اكثر للطاقة اصبحت اكثر من اى وقت مضى ، ولكن الاهتمام المتزايد يتم التعبير عنه في عديد من البلدان بشأن اجراءات الحماية وسلامة البيئة واخطار الانتشار النووي التي تتزايد في مناطق متعددة من العالم . ان الوكالة في متابعتها للاهداف الواردة في لائحتها الداخلية ، قد طلب منها ان تقضي على هذه المخاوف . وان حكومة كندا تود ان تغتنم هذه الفرصة لكي تعرب عن تقديرها للمدير العام للجهود التي قامت بها الوكالة في هذا الصدد .

وبالاشارة الى مهمة الوكالة في التعجيل والاسراع في استخدام الطاقة النووية في السلم ، والصحة ، والرفاهية في العالم اجمع ، فان كندا سعيدة بأن تلاحظ ان برامج الوكالة الموجهة للتنمية تتحول الآن الى مشروعات معدة لكي يكون لها اكبر اثر اقتصادي واجتماعي . كما لاحظنا ايضا ان حجم المساعدات الفنية التي قدمتها الوكالة للبلدان النامية في ١٩٧٨ ، قد زاد بصورة ملموسة .

ان كندا تود ان ترحب بالعمل الذي قامت به الوكالة في مجال الأمن النووي . فخلال الخمس السنوات الماضية ، فان الوكالة كانت بصدد اعداد مجموعة شاملة من التوصيات التي حازت على

Digitized by UNOG Library

الموافقة الدولية من اجل أمن مصانع الطاقة النووية ، وذلك ضمن برنامج معايير الأمن النووى . وخلال سنة ١٩٧٨ ، فان خمس مدونات وأحد عشر دليلا للسلامة قد تم نشرها . ورغم ان المسؤولية الاساسية للأمن النووى يجب ان تكون للحكومات الوطنية ، فان كندا تؤيد عمل الوكالة من هذا الميدان لما له من قيمة خاصة لتلك البلدان التي لها القدرة المحدودة على اجراءات الأمن النووى .

وأود ايضا ان ارحب بالجهود المستمرة للوكالة في مجال الضمانات . ان كندا تعتبر أن عمليات الوكالة في مجال الضمانات ، تعتبر ضمن العوامل الرئيسية في الجهود الدولية الرامية الى تعزيز منع الانتشار النووى ، تلك الجهود التي أيدتها كندا وسوف تستمر في تأييدها بقوة . ولهذا نود ان نركز بشدة على ما انتهت اليه الوكالة من انه في ١٩٧٨ لم تكن هناك اية دلالة على تحويل اية كمية كبيرة من المواد النووية الخاضعة لضمانات الحماية لصناعة اية اسلحة نووية او لخدمة اية اغراض عسكرية او لصناعة اية متفجرات نووية اخرى . ان حكومتي ترحب ايضا بالاعلان عن ان عددا متزايدا من الدول ، كنتيجة لموافقتها على معاهدة منع الانتشار او تحت اية اتفاقات مماثلة اصبحت تخضع جميع انشطتها النووية لاجراءات الحماية التي تضعها الوكالة . اننا نعتقد ان هذه خطوة اساسية نحو تزويد المجتمع الدولي بالضمانات اللازمة التي يتطلبها ، حتى تقل اخطار الانتشار النووى الى اقصى حد ممكن .

ان كندا ، بطبيعة الحال ، تقر القلق المشروع لاعضاء هذه الجمعية بشأن نقل واستخدام التقنيات النووية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتوافق على ان مؤتمرا دوليا يكرس لهذا الموضوع سيكون وسيلة لزيادة التعاون في هذا المجال . اننا نتساءل مع ذلك ، كما فعل الاخرون ، عما اذا كان من الملائم ان نتخذ قرارا الآن لتحديد موعد مثل هذا المؤتمر . لقد كنا نفضل ان يتخذ القرار في وقت لاحق ، بعد الاجتماعات الهامة والتقارير المتعلقة بالطاقة النووية التي سوف تقدم في العام القادم بما في ذلك تقارير المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة منع انتشار الاسلحة النووية ونتائج تقييم دورة الوقود النووى . اننا نعلم ايضا ان الوكالة ستعقد مؤتمرا بشأن الطاقة النووية في ١٩٨١ .

وفي النهاية اود ان اشكر الدكتور اوكلاند مرة اخرى على البيان الاستهلالي الواضح والصريح الذى قدمه في هذا الصباح .

Digitized by UNOG Library

السيد مولوى (ايرلندا) (الكلمة بالانكليزية) : باسم الدول التسع الاعضاء في المجموعة الاوروبية ، اود ان اشكر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، الدكتور سيجفارد اوكلاند على تقريره الشامل والهام عن عمل الوكالة خلال عام ١٩٧٨ ولتقديمه الموجز والواضح لهذا التقرير اليوم . ان التقرير يتضمن دلائل كبيرة عن انجازات الوكالة في دورها المزدوج في تشجيع الاستخدام السلمي للطاقة النووية وضمان الحماية ضد أخطار انتشار الأسلحة النووية .

اننا نلاحظ ان التقرير قد اشار الى القلق من الابطاء في سنة ١٩٧٨ في الالتزامات الاجمالية وخاصة في ضوء الوضع الدولي للطاقة . وبالنسبة للمجموعة الاوروبية ، فان دور الطاقة النووية قد تم التركيز عليه على اعلى المستويات السياسية في اجتماع المجلس الاوروبي لرؤساء الحكومات التسع في ستراسبورغ في حزيران/يونيه الماضي ، وسوف اقتبس مما انتهى اليه هذا الاجتماع مايلي :

" انه دون تنمية الطاقة النووية خلال العقود القادمة ، فلن يكون اى نمو اقتصادى امرا ممكنا . ان البرامج النووية يجب ان تعطى دفعات جديدة قوية " .

ومع ذلك ، فكما أكد المجلس الاوروبي ، فان الطاقة النووية يجب ان تستخدم تحت ظل شروط تضمن سلامة السكان . ان أمن المؤسسات النووية هو الآن اكثر من اى وقت مضى ، أحد الموضوعات التي تشغل الرأى العام العالمي في مجال الطاقة النووية . ان كفالة الأمن النووى ، هو اساسا من مسؤولية السلطات الوطنية ، ولكن هناك حاجة الى تطوير وتوسيع التعاون الثنائي والمتعدد الاطراف في هذا الصدد . وهنا فاننا نلحظ دورا خاصا للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، التي على مدى الاعوام اسهمت اسهاما هاما في التعاون الدولي الخاص بالأمن النووى وذلك من خلال تطوير انماط وتوجيهات لهذا الأمن ، وكذلك من خلال تقديم برامج تدريبية ، واستشارية وابحاث ومعلومات في هذا الصدد . واننا نأمل في ان توسع الوكالة انشطتها المفيدة في هذا المجال ،كما بدأت ذلك في صيف هذا العام .

Digitized by UNOG Library

ان برنامج الوكالة للمعونة الفنية قد اكتسب خلال الأعوام الأخيرة سمعة طيبة ، فيما يتعلق بنقل المعرفة والخبرة في المجال النووى . والواقع ، فانه من بين التطورات الايجابية التي وردت في التقرير ، ارتفاع حجم المعونة الفنية التي قدمتها الوكالة الى الدول النامية . ان زيادة الطلبات التي قدمت من أجل الحصول على برنامج المعونة الفنية وزيادة عدد الأقطار التي صدرت عنها هذه الطلبات ، تعتبر علامة صحية على أن الطاقة النووية وتطبيقاتها لم تصبح بأى حال من الأحوال حكرا على القلة ، ولكنها تستخدم من قبل الدول النامية لصالحها . ان الدول الأعضاء في المجموعة الاوروبيـة ترحب لذلك بالاجراءات التي بدأتها الوكالة لضمان تنفيذ أكثر فعالية لهذا البرنامج الهام للغاية ، والـذى سوف تستمر لتلك الدول في تقديم مساهماتها الجوهرية له كما فعلت في الماضي .

ان نظام ضمانات الوكالة يلعب دورا أساسيا في النظام الدولي لمنع الانتشار وبالتالي فـي ضمان التجارة الدولية النووية وفي التعاون النووى الدولي دون أى تمييز . ولذلك فاننا نؤيد تأييـدا كاملا الجهود التي ترمي الى تعزيز هذا النظام ، وبصفة خاصة عن طريق تحقيق أكبر قدر ممكـن من تطبيق ضمانات الوكالة ، وكذلك عن طريق تحسين فعاليتها . اننا سعداء بملاحظة النتائج الهامـة التي توصل اليها التقرير في أنه في ١٩٧٨ على غرار الأعوام السابقة ، فان المواد النووية قد استمرت في نطاق الأنشطة النووية السلمية . ومع ذلك ، فاننا نشارك القلق الذى أعرب عنه التقرير في الفقـرة ١٠ منه ، من أن هناك اتجاها نحو زيادة عدد الدول التي تقوم بتسهيلات لا تتمتـع بضمانات كافية .

ان البرنامج الدولي لتقييم دورة الوقود النووى ، قد وصل الآن الى مراحله النهائية ، واننـا نشعر بالتشجيع لتقدم هذه الدراسة . لقد قدمت الوكالة اسهاما قيّما الى برنامج التقييم الدولـي لدورة الوقود النووى الذى أصبح مثلا للتعاون بين الدول المتلقية والدول المقدمة للمواد النووية .

ان الدول الأعضاء في المجموعة الاوروبية تود أن تسجل مرة اخرى اعترافها بعمل الوكالـة القيّم في تشجيع استخدام تقنيات الاشعاع وتقنيات المظاهر المشعّة في الأغذية والزراعة والطـب والقوى المائية . اننا نرحب بالتوسع في النظام الدولي للمعلومات النووية الذى يمثل شبكة دوليـة للبيانات النووية . اننا نود أيضا أن نؤكد على الدور الهام للمركز الدولي التابع للوكالة في تريستـا والذى يرأسه أحد الحاصلين على جائزة نوبل في أبحاث الطبيعة عام ١٩٧٩ وهو الاستاذ عبد السلام .

Digitized by UNOG Library

ان جميع هذه الأنشطة انما تؤكد الأهمية المركزية للوكالة في تقديم اطار للتعاون الدولي لاستغلال العلوم النووية والتكنولوجية المتصلة بها لصالح الجميع .

ان الدول الأعضاء في المجموعة الاوروبية تؤكد تأكيدها لمبادرة الوكالة لاستكمال نظام الضمانات عن طريق وضع خطة لتخزين البلوتونيوم ، لأن مثل هذا النظام سوف يقدم مزيدا من الضمانات للمجتمع الدولي ، في أن البلوتونيوم المخصص للأنشطة النووية السلمية لن يحول الى الأغراض العسكرية ، وسيبقى متوفرا في هذا المضمون على مستوى السياسات الوطنية للطاقة . وفي هذا الصدد ، فاننا نعرب عن ايماننا في أن مجموعة الخبراء الاستشاريين سوف تستمر في مناقشاتها في المستقبل القريب لتنفيذ المادة الثانية عشرة (ألف) ٥ من النظام الداخلي للوكالة من أجل التوصل الى قرار مبكر من قبل مجلس المحافظين .

واننا نود أن نسجل ارتياحنا بشأن انتهاء المفاوضات الخاصة باتفاقية الحماية المادية من المواد النووية التي ستفتح للتوقيع في فيينا وفي نيويورك ابتداء من ٣ آذار/مارس ١٩٨٠ . ونود أن نعرب عن تقديرنا للوكالة للاسهامات الفعلية التي قدمتها لتسهيل اعداد هذه الاتفاقية .

وختاما فاننا نود أن نعرب عن شكرنا الى الحكومة النمساوية لسخائها في تقديم المقر الرئيسي الدائم للوكالة الدولية للطاقة الذرية في المركز الدولي لفيينا . واننا نتوقع أن الوكالة في مقرها الجديد سوف تستمر في احراز النجاح في مهمتها في تشجيع التنمية السلمية للطاقة النووية ، وانني أود أن أؤكد للمدير العام الدكتور أوكلاند التأييد الكامل لدول المجموعة الاوروبية ، كما فعلت في الماضي لهذا العمل .

السيد نايق (باكستان) (الكلمة بالانكليزية) : في استهلال خطابي أود أن أعرب عن تقدير وفد باكستان لذلك البيان الشامل والمليء بالمعلومات الذى ألقاه الدكتور أوكلاند المدير العام الموقر للوكالة الدولية للطاقة الذرية . لقد أكد مرة اخرى قناعتنا بأهمية التكنولوجيا النووية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والاسهام الذى مابرحت تقدمه الوكالة حتى الآن في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية .

ان متطلبات العالم من الطاقة ولا سيما متطلبات البلدان النامية تتزايد بسرعة كبيرة . ان دول العالم الثالث عليها أن تقفز قفزة كبيرة في مجال قدرة الطاقة النووية اذا كان لها أن تحقق

Digitized by UNOG Library

ولو معدّلا متواضعا من النمو الاقتصادى . وفي العقود القادمة ، فان القوة النووية سوف تظل هي مصدر الطاقة الاضافي والممكن الوحيد ، ولا سيما بالنسبة الى تلك البلدان النامية التي تعاني عجزا كبيرا من الوقود الأحفورى وغيره من أشكال الطاقة التقليدية .

وفيما يتعلق بباكستان ، فان دعم القوة النووية أمر حيوى بالنسبة لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية . وقد قال رئيس وفد باكستان في المناقشة العامة السنوية في أول تشرين الاول/اكتوبر أمام هذه الجمعية :

Digitized by UNOG Library

" ان الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد قامت بدراسة في عام ١٩٧٢ لتقرير حاجات الطاقة لباكستان ولمعرفة أفضل الوسائل لتوفير هذه الحاجات وخلصت هذه الدراسة الى الاستنتاج ان باكستان في حاجة الى ٢٧ ٠٠٠ ميجاوات حتى عام ٢٠٠٠ من أجل بلوغ الهدف المتواضع الذى يقدر بـ ٧٠٠ كيلووات في الساعة بالنسبة لاستهلاك كل فرد للطاقة حتى ذلك الحين . وفي الوقت الحاضر ان الاستهلاك للفرد كان بمعدل ١٦٠ كيلووات في الساعة . وبالنسبة للدول الفقيرة في آسيا فان هذا المعدل يصل الى ٣٠٠ كيلووات في الساعة ، والمتوسط العالمي يقدر بـ ١ ٥٠٠ كيلووات في الساعة . وبالنسبة لغرب اوروبا والولايات المتحدة فان هذا الرقم يتراوح بين ٦ آلاف و ٩ آلاف . ان الدراسة التي قامت بها الوكالة تقدر انه من بين الـ ٢٧ ٠٠٠ ميجاوات المطلوبة حوالى عام ٢٠٠٠ فانه لا يزيد عن ١١ ٠٠٠ ميجاوات يمكن التوصل اليها من موارد المياه والفحم والغاز في الباكستان و ١٦ ٠٠٠ ميجاوات ينبغي ان ترد من الطاقة النووية .

ان نفقات باكستان على استيراد البترول قد زادت من ٦٠ مليونا في ١٩٧٣ الى ٩٣٥ مليون هذا العام وهذا يشكل ٤٣ في المائة من ايراداتنا من العملات الصعبة . ان الدول الصناعية لا تنفق أكثر من ١٠ في المائة من ميزان تجارتها على استيراد البترول . ان الطاقة النووية لذلك تقدم الرد الاقتصادى والعملي الوحيد لمتطلبات باكستان في مجال الطاقة " . (A/34/PV.15, pp.46 and 47)

وعلى أية حال ، فانه من المؤسف انه في الوقت الذى نجد فيه ان هناك حاجة ماسة الى القوة النووية وانه ينبغي زيادتها في جميع أنحاء العالم ، فاننا نشهد سياسات تسعى الى منع دعم هذا الاختيار العملي لسد هذه الثغرة في مجال الطاقة . ان باكستان تشعر بقلق بالغ ازاء بعض السياسات والممارسات التي تسعى الى فرض قيود غير مقبولة وتمييزية على الاستخدام السلمي للطاقة النووية ولاسيما في البلدان النامية . ان الحجة التي تقول ان نمو القوة النووية سوف يفضي الى انتشار نووى أو مخاطر نووية من نوع آخر ، هذه الحجة لا تسندها الحقائق . ان تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية يوضح انه ليست هناك صلة بين نمو القوة النووية ونمو الانتشار النووى . وكما قال مدير عام الوكالة الدولية للطاقة النووية في بيانه الذى ألقاه هذا الصباح :

" اذا كان هناك خطر يهدد البشرية ، فانه لا يكمن في الاستخدام السلمي للطاقة النووية من أجل توليد القوة الكهربائية " (A/34/PV.52)

Digitized by UNOG Library

ان الانتشار ينجم أساسا من اهتمام الدول بالأمن ومن التوترات والنزاعات القائمة في أرجاء كثيرة من العالم . ولا يمكن الحيلولة دونها عن طريق فرض قيود تكنولوجية .

وبالرغم من ان النهوض بالطاقة النووية له أولوية قصوى في النظم الداخلية في الوكالة الدولية للطاقة الذرية أكثر من أنشطة الضمانات ، فان ميزانية الوكالة لاتزال تعكس تحيزا لصالح الضمانات والمهام التنظيمية . لقد زادت المساعدات التقنية للوكالة هذا العام بنسبة ١ر٧ في المائة فقط بينما زادت نفقاتها على أنشطة الضمانات بنسبة ٢ر٤ في المائة . وفي رأينا ان هذا يناقض تماما التوصيات التي اعتمدت في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح فيما يتعلق بالنهوض بالطاقة النووية في الاستخدام السلمي ، وكذلك يناقض أحكام القرارات الأخرى للجمعية العامة لاسيما القرار ٣٢/٥٠ المعتمد بالاتفاق العام في الرأي في هذه الجمعية .

وكما أكد القرار رقم ٣٢/٥٠ : فان لكل دولة الحق في الحصول على التكنولوجيا النووية وتنميتها للأغراض السلمية . وهذا يتضمن بصفة خاصة التكنولوجيات المتقدمة لاعادة تشغيل الوقود النووي ومفاعلات التوليد التي يمكن ان تؤدي الى أكبر قدر ممكن من استخدام الوقود ، حيث زاد سعر اليورانيوم ثمانية أضعاف في السنوات الخمس الأخيرة ، ويتوقع أن يزداد أكثر من ذلك ، وفي ظل ذلك ، فان التوصل الى طريقة للاعتماد على الذات قد أصبح أمرا محتما بالنسبة لجميع الدول التي تحتاج الى الطاقة النووية بشدة . وكما ورد في تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، فان معظم البلدان المتقدمة قد شرعت في اقامة مشروعات مثل مصانع اعادة التشغيل ومفاعلات التوليد ، وذلك بغية خفض تأثر بلدانها بامدادات الوقود الخارجية غير المؤكدة وبأسعارها . وليس من الانصاف ان تنكر بعض الدول هذه التكنولوجيات وأن تمنعها عن البلدان النامية ، وفي هذا الصدد ، اسمحوا لي أن أشير الى ذلك القرار الهام لمؤتمر القمة السادس لبلدان عدم الانحياز الذي عقد مؤخرا في هافانا .

لقد آن الأوان ليقوم المجتمع الدولي ببذل جهد متضافر للنهوض بالاستخدام السلمي للطاقة النووية والتعاون الدولي في هذا المجال ، كما أوصى القرار ٣٢/٥٠ . وبمقتضى هذا القرار قررت الجمعية العامة عقد مؤتمر أو أكثر من المؤتمرات الدولية من أجل النهوض بالتكنولوجيا النووية السلمية . لقد استجاب عدد من الدول الى هذه الفكرة في ردودها على الأمين العام بمقتضى القرار

Digitized by UNOG Library

الذى اعتمدته الجمعية العامة في العام الماضي . ويوجد لدينا الآن أسس كافية لاتخاذ قرار من قبل الجمعية العامة لعقد مؤتمر للاستخدام السلمي للطاقة النووية .

لقد انضم وفد باكستان الى مقدمي مشروع القرار الوارد في الوثيقة رقم (A/34/L.10) والذى عرضه بمهارة هذا الصباح مندوب يوغوسلافيا . وغني عن القول ان وفدى يؤيد تماما أحكام هذا القرار لاسيما التوصية الواردة فيه والتي تقضي بأن تقر هذه الجمعية عقد مؤتمر من أجل تعزيز الاستخدام السلمي للطاقة النووية في عام ١٩٨١ أو في مطلع عام ١٩٨٢ . ومن الأهمية بمكان أن يعقد هذا المؤتمر قبل الدورة الاستثنائية التالية للجمعية العامة حول نزع السلاح ، وذلك حتى يمكن ان يسهم اسهاما محددا في تطوير وتكوين اتفاق عام في الرأى بشأن موضوع الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية .

ان هدف هذا المؤتمر هو عكس الاتجاهات السلبية الراهنة في مجال تعزيز التكنولوجيا لتوليد الكهرباء وغير ذلك من الاستخدامات السلمية . وبمعنى آخر ، تحقيق الأهداف الواردة في القرار رقم ٣٢/٠٥ لهذه الجمعية . لقد اقترحت باكستان ، في ردها على الأمين العام ، اشتراط صلاحيات محددة لهذا المؤتمر . فيجب ألا يحول المؤتمر مرة أخرى الى بحث النواحي التنظيمية للتكنولوجيا النووية السلمية التي تم بحثها بما فيه الكفاية في المؤتمرات الأخيرة ، بما في ذلك الدراسة التي قام بها البرنامج الدولي لتقييم دورة الوقود النووى ، والتي لاشك انها سوف تبحث في المؤتمر الاستعراضي القادم لمعاهدة عدم الانتشار .

وفي هذا الصدد ، ينبغي القول بأنه ما من نظام تنظيمي يمكن ان يكون فعالا ودائما مادام كان تمييزيا ومتحيزا في تطبيقه . ان النظام الحالي لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد سار على مايرام ، ولكننا جميعا نعلم ان هناك تباينا صارخا في النطاق وفي درجة ادخال هذه الضمانات في الدول غير النووية . ونتيجة لعدم المساواة هذه ، فانه يعتقد ان بعض الدول ، مثل جنوب افريقيا واسرائيل ، قد حصلت على قدرات للأسلحة النووية . لقد تمسكت باكستان دائما بما جاء في القرار رقم ٣٢/٠٥ من أن التعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية ينبغي أن يكون تحت ضمانات عالمية تطبق عن طريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أساس غير تمييزى . ومن ثم فانه يحدونا الأمل في ان الوكالة الدولية للطاقة الذرية — في جهودها لتعزيز النظام الراهن للضمانات — سوف تولي اهتماما خاصا للقضاء على النواحي التمييزية في النظام تمشيا مع توصيات الجمعية العامة الواردة في القرار رقم ٣٢/٠٥ .

Digitized by UNOG Library

ختاما ، أود أن أطمئن الجمعية أن باكستان سوف تواصل تقديم أكبر قدر من تعاونها للوكالة الدولية للطاقة الذرية . وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن اعتزازى وتقديرى العميق لباكستان شعبا وحكومة ، على منح جائزة نوبل لعام ١٩٧٩ لأحد مواطني باكستان البارزين .

السيد وين (الولايات المتحدة الامريكية) (الكلمة بالانكليزية) : باسم حكومة الولايات المتحدة أود أن أتوجه بالشكر للسيد اكلوند على سنواته العديدة من القيادة وعلى ولائه لأهداف الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وتعتبر حكومة بلادى أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية منظمة دولية ضرورية لنا جميعا ، واننا نعطي الأولوية القصوى لبرنامجها من أجل تمكين الجنس البشرى من الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية بينما نحميها من تحويلها الى أغراض عسكرية .

ومنذ أن وقعت حادثة جزيرة الثرى مايل فان الطاقة النووية تمر بفترة صعبة في الولايات المتحدة ؛ ومع ذلك ، فاننا نستمر في الاعتقاد أن الطاقة النووية سوف تسهم اسهاما كبيرا ، في بلادنا وفي أجزاء أخرى من المعمورة ، من أجل امدادات الطاقة في هذا العالم . ومن الواضح لنا جميعا ان من اللازم القيام بالكثير من النشاطات في مجال السلامة في استخدام الطاقة النووية واننا نؤيد بقوة جهود المدير العام من أجل توسيع وتدعيم برنامج السلامة للوكالة . واستجابة لنداء السيد اكلوند من أجل اسهامات طوعية لهذا الغرض ، فان الولايات المتحدة قد وفرت خبيرا للوكالة الدولية للطاقة الذرية وقدمت اسهامات أخرى بصدد دراستها . واننا نحث الدول الأعضاء القادرين أن يسهموا ويفعلوا نفس الشيء .

أود أن أكرر التأييد القوى من جانب الولايات المتحدة لبرنامج ضمانات السلامة للوكالة الذى يعتبر حجر الزاوية الحيوى لجهود عدم الانتشار النووى لجميع الدول . ودون الدعم المستمر والتعاون لجميع أعضاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية لأجل ضمان نجاح برنامج ضمانات السلامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، فان جهودنا من أجل النهوض بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، الذى يحقق سلم وأمن العالم ، قد يتعرض للخطر . واننا نناشد زملاءنا الأعضاء أن يزيدوا من دعمهم لجهود ضمانات السلامة وأن تتعاون مع الوكالة عن طريق الالتزام التام باجراءات ضمانات السلامة .

Digitized by UNOG Library

اننا نرحب بالتزام عديد من البلدان بمعاهدة عدم الانتشار النووى خلال هذا العام . ونعتقد أن هذا يظهر تأييد المجتمع الدولي لعدم الانتشار النووى ولقبول أوسع لاجراءات ضمانات السلامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية . كما نحث جميع البلدان على أن تنضم لهذه المعاهدة ، ولاسيما اننا نعد للمؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٨٠ .

ان الجهود المزدوجة من أجل أن نضمن أن القوة النووية متاحة لمجابهة احتياجات الطاقة وللتقليل من أخطار الانتشار النووى تتطلب أكبر قدر ممكن من الفهم المتبادل وتبادل الآراء أوالمعلومات. لذلك ، فاننا نقدر الدور الذى تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في استضافة وفي تسهيل التقييم الدولي لدورة الوقود النووى . ان هذا جهد بناء ، ونعتقد أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي المكان الملائم لمتابعة الأعمال التي تتعلق بالدراسة الخاصة بالتقييم الدولي لدورة الوقود النووى .

تعترف الولايات المتحدة بالأهمية وقد أسهمت في برنامج المساعدات الفنية للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذى يساعد على ضمان أن البلدان النامية تستفيد أقصى استفادة ممكنة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في مجال الزراعة ، والطب وتطوير القوة الكهربائية . وان الأولوية القصوى التي تعلقها البلدان الأعضاء النامية على برنامج المساعدات التقنية للوكالة لهي شهادة على اسهام الوكالة الذى تقدمه اليها .

وفي هذا الصدد ، يود وفد بلادى أن يتحدث باختصار حول المقترح من أجل عقد مؤتمر دولي للاستخدامات السلمية للطاقة النووية الوارد في الوثيقة A/34/L.10 . وتحبذ الولايات المتحدة بقوة ، وقد أسهمت بنشاط في الجهود من أجل تدعيم التعاون في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بطريقة لا تأخذ في الاعتبار مسائل خاصة بمنع الانتشار . ومع ذلك ، لانعتقد أن عقد مؤتمر دولي آخر ، تحت رعاية منظومة الأمم المتحدة ، حول مسألة الاستخدامات السلمية للطاقة النووية أمر مطلوب .

وهناك أسباب عديدة تجعلنا نعتقد أن هذا غير مستحسن في الوقت الحاضر . وان الاستخدامات السلمية للطاقة النووية كان موضوع مناقشات في مؤتمرات دولية عديدة ، بما في ذلك الدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح للأمم المتحدة وكذلك التقييم الدولي عن سنتين لدورة الوقود النووى . وان الدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح قد درست عديدا من المسائل بما في ذلك الاستخدامات السلمية

Digitized by UNOG Library

للطاقة النووية وقد أدت الى أعمال محددة من جانب بعض الحكومات ، بما في ذلك حكومة بلادى ، في تأييد التعاون الدولي في هذا المجال . وان التقييم الدولي لدورة الوقود النووى الذى لايزال في طريقه الآن ، وسوف تمتد هذه الدراسة حتى بداية عام ١٩٨٠ ، يعتبر محفلا لتبادل وجهات النظر بين البلدان المعنية حول أهم المسائل التي تتعلق بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية . وبالاضافة الى ذلك ، فان الاعدادات جارية الآن من أجل المؤتمر الاستعراضي الثاني لمعاهدة عدم الانتشار الذى سيعقد في صيف عام ١٩٨٠ . وسوف توفر المناقشة في هذا المؤتمر فرصة هامة أخرى للقيام بحوار دولي حول الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . وان الوكالة الدولية للطاقة الذرية تحقق أهداف عقد المؤتمر الثاني الخاص بالطاقة النووية ودورة الوقود الذى سعقد في عام ١٩٨١ . وتعتقد الولايات المتحدة ان الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي الجهاز الذى يوفر أفضل استمرار لتطوير التعاون في المجال النووى . وان المؤتمر السنوى للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ومجلس المحافظين للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجموعات الخبراء التي تتم تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية توفر المحافل اللازمة لدراسة هذا الموضوع وتوفر الفرص للتأثير على البرامج التي تهدف الى تلبية الاحتياجات المشروعة من الطاقة النووية للبلدان النامية . وبالاضافة الى ذلك ، تقدم الوكالة الدولية للطاقة الذرية برامج متعددة ، واجتماعات ، ومؤتمرات تهدف الى تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية مع التركيز بصفة خاصة على العالم النامي .

وفي النهاية ، أود أن أكرر مرة أخرى انه بينما تؤيد الولايات المتحدة أهداف تدعيم التعاون للاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، فاننا نعتقد أن هناك فرصا ملائمة لمناقشة هذا الأمر في محافل أخرى وأن ادخال أحكام لعقد مؤتمر آخر في هذا الوقت أمر غير ضرورى .

Digitized by UNOG Library

السيد اديني جي (نيجيريا) (الكلمة بالانكليزية) : نيابة عن وفد بلادي أود أن أتقدم في مستهل خطابي بالاعراب عن شكرنا للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية دكتور اكلند على البيان الذي أدلى به هذا الصباح والذي قدم فيه تقرير الوكالة .

ان تطوير القوة النووية يبدو أنه يمر بفترة حرجة . ان المعارضة المتزايدة لمصانع الطاقة في عدة بلدان لم تهدأ لسوء الحظ نتيجة لذلك الحادث الأخير الذي وقع في مصنع الطاقة النووية في جزيرة (ثري مايل) . وفي الوقت ذاته فان عجز الطاقة العالمية المتوقع الذي من المحتمل أن ينتج عن الاستخدام التبديدي الراهن للنفط والنفاذ السريع لهذا المصدر الذي يعتبر من أكبر مصادر الطاقة قد أكدا تأكيدا متزايدا على أهمية الطاقة النووية كمصدر قادر على سد الفجوة التي سوف تنشأ . ونأمل أن حقيقة هذا الوضع سيأخذها في الاعتبار معارضو مصانع الطاقة النووية . ان وفد بلادي يقبل وجهات النظر التي أعرب عنها المدير العام ، في ان من الضروري تأكيد هذه الحقيقة في الجمعية العامة نظرا للطابع التمثيلي للجمعية .

ان المسؤولية البالغة للوكالة الدولية للطاقة الذرية في عالم يتعطش للطاقة أمر واضح . عن طريق دعم وتنظيم الوكالة ، فان الوكالة ينبغي أن تسعى الى الابقاء على أن تضمن سجل الأمن الممتاز للمصانع النووية . ان الوكالة عليها أيضا أن تضمن فائدة مصدر الطاقة هذا وأن تكون المشاركة فيه على نطاق واسع . وان مخاطر الانتشار النووي سوف نتحاشاها .

ان وفد بلادي قد راقب باهتمام أنشطة الوكالة في هذه المجالات خلال العام الماضي . ان تطوير مدونات جديدة وخطوط عريضة للسلامة ، وكذلك التأكيد المتواصل على السلامة النووية في برنامج التدريب الخاص بالوكالة ينبغي على ما نعتقد أن يحظيا بدفعة جديدة في هذا المضمار .

وحتى يمكن أن تكون فائدة الطاقة النووية أكثر اتاحة فان وفد بلادي قد نادى دوما بتأكيد أكبر على أنشطة المساعدات الفنية للوكالة وذلك عن طريق زيادة الرقم المستهدف للصندوق الطوعي وكذلك السير بسرعة في المشروعات .

وان وفد بلادي يؤيد المساعدات التي قدمت في الفترة الأخيرة ويمكن أن نفعل الكثير اذا ما قامت الوكالة بالأخذ في الاعتبار ملاحظة المدير العام الذي قال :

Digitized by UNOG Library

" وعلى مدى سنوات كثيرة قادمة فان البلدان النامية سوف تستفيد من الاستخدام القانوني للتقنيات النووية في الطعام ، والزراعة ، والطب ، وعلم المياه " .

وكما قال وفد بلادى في هذه المناسبة فاننا نعتقد حتى هذه الاستخدامات الثانوية اذا كانت على نطاق واسع يمكن أن تكون حيوية بالنسبة لعملية التنمية في البلدان النامية .

وهناك عنصر آخر قدم منذ عامين ، عندما اعتمدت الجمعية العامة القرار ٣٢/٥٠ بشأن الاستخدام السلمي للطاقة النووية المتطور الاقتصادى والاجتماعي . وبالرغم من أن القرار توخى عقد مؤتمر أو مؤتمرات دولية ، فانه يعترف كذلك بأهمية دور الوكالة في دعم تطبيق استخدام الطاقة في المجال السلمي . مع الأخذ في الاعتبار أن فكرة مثل هذا المؤتمر قد حظيت بقبول عظيم . فان وفد بلادى يرى أنه قد آن الأوان للجمعية لتعتمد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.10 الذى قدمه مندوب يوغوسلافيا . اننا لا نرى أى تعارض بين مثل هذا المؤتمر والنوع الثاني من المؤتمرات الذى تنادى به الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) .

ان الناحية التنظيمية في ولاية الوكالة قد أصبحت هامة بدرجة متزايدة كلما أصبح المجتمع الدولي أكثر اهتماما بقضية عدم انتشار الأسلحة النووية . ان وفد بلادى يوافق تماما المدير العام عندما قال هذا الصباح :

" اذا كان هناك خطر يهدد البشر فانه لا يكمن في الاستخدام السلمي للطاقة النووية من أجل توليد القوة الكهربائية ، انه يكمن في الأسلحة النووية وفي مخاطر الانتشار ... " (Supra., page)

ان دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في منع الانتشار قد أكدته الأهمية التي تعلقها على أنشطة الضمانات ، وفي هذا السياق ، فان وفد بلادى قد أعطى تأييده دوما للوكالة في الاضطلاع بهذه الناحية من ولايتها رغم انه يصر دائما على أن عليها أن تولي اهتماما متساويا للناحية التطويرية من ولايتها .

وفيما يتعلق بالأنشطة الخاصة بالضمانات فان وفد بلادى يود أن يعرب عن انزعاجه بسبب الرفض المستمر لنظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا في أن يضع تحت ضمان الوكالة برنامجها النووى الخطير .

Digitized by UNOG Library

ومنذ عامين فان المجتمع الدولي قد اهتز عندما وجد أن جنوب افريقيا تقوم باستعدادات لتجربة نووية في صحراء كلهارى . ومنذ أسبوع أصبحت هذه الانباء علنية وهي أن جنوب افريقيا قد فجرت سلاحا نوويا في ٢٢ أيلول/سبتمبر . ان هذا التقرير له أهمية خاصة من تطور رد فعل العالم على البرامج النووية الى حد أن وفد بلادى يعتقد أنه يستحق أن تهتم به الوكالة كما اهتمت بحادث جزيرة " الثرى مايل" . اننا لا يسعنا الا أن نشعر بالقلق ازاء حصول جنوب افريقيا على قدرة نووية خاصة وانه نتج عن تعاون بعض الدول التي هي أعضاء في الوكالة .

حيث أن نيجيريا طرف في معاهدة منع الانتشار فاننا قد نادينا دوما باسترعاء اهتمام الوكالة الى الخطر الذى تمثله جنوب افريقيا . لقد كنا دائما مقتنعين أنه دفاعا عن السياسة التي لقيت شجبا عالميا فيما يتعلق بالفصل العنصرى ، فان نظام جنوب افريقيا قادر على اتخاذ ايه تدابير لتهديد البلدان الاخرى وابتزازها . ان التفجير الذى أعلن عنه لذلك الجهاز الذرى من جانب جنوب افريقيا يبرر مطلبنا الدائم بايقاف جميع أنواع التعاون مع جنوب افريقيا في المجال النووى*.

حدث منذ ثلاثة أعوام أن أصرّ وفد بلادى على فصل جنوب افريقيا كدولة عضو من افريقيا في مجلس المحافظين في الوكالة ، فقد كان هذا الى حد ما نابعا من خوفنا من أن الوكالة لا يسعها ان تكون وثيقة الصلة بنظام الفصل العنصرى . اننا نعتقد أن الوكالة ينبغي الآن أن تعطي انذارا لنظام الفصل العنصرى بأن يقدم كل برامجه النووية ، ونؤكد " كل برامجه النووية " ، الى الضمانات الشاملة والاّ فان وجوده في الوكالة سوف يكون موضوع دراسة وبحث وافيين .

ان وفد بلادى يعتقد أن المؤتمر العام القادم للوكالة هو بمثابة فرصة لاتخاذ اجراء حاسم بشأن المشكلة التي طرحها الخداع النووى الذى مارسته جنوب افريقيا ، والذى ينتهك مباشرة ولاية الوكالة . انه موضوع يرتبط ارتباطا وثيقا بصلاحيات الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

ختاما ، فان وفد بلادى يأمل في أن المؤتمر العام القادم للوكالة الذى سوف ينعقد

---

* عاد الرئيس الى تولي الرئاسة .

Digitized by UNOG Library

على أرض دولة نامية سوف يعترف بالاهتمام الدائم للبلدان النامية بصفة عامة بالاستخدام السلمي للطاقة النووية . ونأمل أن المؤتمر سوف يكون على مستوى مسؤوليته وذلك باعتماد المقترح الخاص بزيادة معتدلة بمقدار مقعد واحد لكل مندوب في مناطق افريقيا ، والشرق الأوسط ، وجنوبي آسيا في مجلس الوكالة .

السيد دييز (شيلي) (الكلمة بالأسبانية) : ان وفد بلادى يأخذ الكلمة لكي يشير بايجاز شديد الى العمل الهام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية من قبل جميع الدول الأعضاء في المجتمع الدولي .

وتحت الادارة الحكيمة للسيد أوكلاند الذى قدم تقرير عام ١٩٧٨ صباح اليوم ، والذى أحاطنا علما بأنشطة الوكالة خلال عام ١٩٧٩ ، فان الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد تحولت الى أداة ذات أهمية أولى لتشجيع التعاون الدولي على نقل واستخدام التقنيات النووية للمساعدة في التقدم الاجتماعي والاقتصادى للبلدان ، وبصفة خاصة البلدان النامية .

وكما فعلنا في مناسبات أخرى فان بلادى تجدد اعتقادها بأن الاستخدام النووى للأغراض السلمية وحق كل بلد في وضع برنامج خاص به انما يعتبران حقا ثابتا لجميع الدول ، ولا ينبغي الحد من هذه الحقوق أو الاقلال منها ، بل على العكس ، وكما فعلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية فان هذه الحقوق ينبغي تعزيزها باستمرار عن طريق تقديم معونة تقنية ، وعن طريق التدريب وأية تسهيلات أخرى تحتاج اليها البلدان النامية في هذا المجال . لذلك فاننا نؤيد أيضا الطلب الخاص بايجاد نظم وتدابير جديدة لمساعدة الدول في تنظيم المجال النووى ، وتدريب رعاياها والتعاون في حالات ملحة .

ان بلدى له علاقات تعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وذلك عن طريق الهيئة الشيلية للطاقة النووية ، التي تشرفت أخيرا بزيارة مدير عام الوكالة السيد أوكلاند ، واننا ، مرة أخرى ، نود أن نعرب عن امتناننا لهذه المساعدة التي قدمتها لنا الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وختاما ، فان وفد بلادى يعبر عن تأييده لعقد مؤتمر دولي لتشجيع التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية . كما نؤيد أيضا مشروع القرار الوارد في الوثيقة

Digitized by UNOG Library

A/34/L.9 فقرة ١ المتعلق بتقرير الوكالة عن عام ١٩٧٨ الذى يعكس من جانب آخر اعتراف المجتمع الدولي بأنشطة الوكالة في صالح الاستخدام السلمي للطاقة النووية .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد استمعنا الى آخر المتحدثين في المناقشة العامة. وأود أن أخطر الجمعية العامة أن مقدمي مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/34/L.10) قد البوا ارجاء التصويت على مشروع القرار هذا . ولهذا فاننا سنتخذ مقررا فقط بشأن مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/34/L.8/Rev.1) وعلى التعديل المقترح عليه .

ان الجمعية العامة سوف تتخذ مقررا الآن بشأن مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/34/L.8/Rev.1) طالما أن التعديل الذى قدمته الهند الوارد في الوثيقة (A/34/L.11) قد قبله مقدمو مشروع القرار ، فسوف نتخذ مقررا بشأن مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/34/L.8/Rev.1) بعد ادخال تعديل الهند عليه . فهل لى أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في ان تعتمد مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/34/L.8/Rev.1) بما في ذلك التعديل الوارد في الوثيقة (A.34/L.11)؟

اعتمد مشروع القرار A/34/1.8/Rev.1 بعد تعديله (القرار ٣٤ / ١١)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف نستأنف دراسة البند ١٤ من جدول الأعمال في وقت سيعلن عنه فيما بعد .

Digitized by UNOG Library

مواصلة النظر في البند ١٥ من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الرئيسية

(أ) انتخاب خمسة أعضاء غير دائمين لمجلس الأمن .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف تستأنف الجمعية العامة انتخاب عضو واحد غير دائم لمجلس الأمن من مجموعة امريكا اللاتينية لفترة سنتين تبدأ من أول كانون الثاني /يناير ١٩٨٠.

ومتابعة للاقتراعات التي جرت في الجلسات السابعة والاربعين والثامنة والاربعين والخمسين في ٢٦ ، ٣٠ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٩ ، فان الجمعية سوف تشرع الآن في الاقتراع العشرين .

وطبقا للمادة ٩٤ من النظام الداخلي للجمعية العامة فان هذا الاقتراع هو الأول في سلسلة ثلاثة اقتراعات مقيّدة بين كوبا وكولومبيا اللتين حصلتا على أكبر عدد من الأصوات خلال الاقتراع الأخير غير المقيّد .

وسوف توزع بطاقات الاقتراع الآن .

هل لي أن أذكّر المندوبين أن أية ورقة اقتراع تتضمن أي اسم آخر غير كوبا او كولومبيا سوف يعلن بطلانها ، لأن الاقتراع المقيّد يجرى بين هاتين الدولتين .

بدعوة من الرئيس تولى السيد ماردوفيتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)والسيد سليكول (تركيا) فرز الأصوات .

أجرى تصويت بالاقتراع السرى .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أقترح الآن وقف الجلسة الى أن يتم فرز الأصوات .

أوقفت الجلسة الساعة ١٧/١٠ واستؤنفت في الساعة ١٧/٢٠ .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : نتيجة التصويت كالآتي :

عدد بطاقات الاقتراع	١٤٤
البطاقات الباطلة	صفر
البطاقات الصحيحة	١٤٤

Digitized by UNOG Library

الممتنعون عن التصويت	٢
عدد الذين أدلوا بأصواتهم	١٤٢
الأغلبية المطلوبة	٩٥
عدد الأصوات التي حصل عليها كل من :	
كوبا	٧٧
كولومبيا	٦٥

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : نظرا الى أن البلدين لم يحصل أى منهما على أغلبية الثلثين اللازمة، فسوف تواصل الجمعية العامة التصويت وسوف تجرى اقتراعا ثانيا مقيّدا. وكما في الاقتراع الأخير، فان البلدين اللذين سوف يدرج إسماهما في أوراق الاقتراع هما كوبا وكولومبيا. وان أية بطاقة اقتراع تتضمن اسم أى بلد آخر، سوف يعلن بطلانها.

وسوف توزع بطاقات الاقتراع الآن.

بدعوة من الرئيس تولى السيد ماردوفيتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) والسيد سليكول (تركيا) فرز الأصوات.

أجرى تصويت بالاقتراع السرى.

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أقترح الآن وقف الجلسة الى أن يتم فرز الأصوات.

أوقفت الجلسة الساعة ١٧/٢٥ واستؤنفت في الساعة ١٧/٣٥

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : نتيجة التصويت كالآتي :

عدد بطاقات الاقتراع	١٤٦
البطاقات الباطلة	١
البطاقات الصحيحة	١٤٥
الممتنعون عن التصويت	٣
عدد الذين أدلوا بأصواتهم	١٤٢
الأغلبية المطلوبة	٩٥

Digitized by UNOG Library

عدد الأصوات التي حصل عليها كل من :

كوبـــا	٧٨
كولومبيا	٦٤

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : نظرا الى أن أى من البلدين لم يحصل على أغلبية الثلثين اللازمة ، فسوف تواصل الجمعية العامة التصويت وسوف نجرى اقتراعا ثالثا مقيّدا . وكما في الاقتراع الأخير، فان البلدين اللذين سوف يدرج اسماهما في بطاقات الاقتراع هما كوبا وكولومبيا . وان أية بطاقة اقتراع تتضمن أى اسم آخر غير كوبا وكولومبيا سوف يعلن عن بطلانها ، لأن الاقتراع يجرى بين هاتين الدولتين .

وسوف توزع بطاقات الاقتراع الآن .

بدعوة من الرئيس تولى السيد ماردوفيتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)والسيد سليكول(تركيا) فرز الأصوات .

اجرى تصويت بالاقتراع السرى .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اقترح الآن وقف الجلسة الى أن يتم فرز الأصوات .

أوقفت الجلسة الساعة ١٧/٤٠ ، واستؤنفت في الساعة ١٧/٥٠

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : نتيجة التصويت كالآتي :

عدد بطاقات الاقتراع	١٤٧
البطاقات الباطلة	صفر
البطاقات الصحيحة	١٤٧
الممتنعون عن التصويت	٣
عدد الذين أدلوا بأصواتهم	١٤٤
الأغلبية المطلوبة	٩٦

عدد الأصوات التي حصل عليها كل من :

كوبـــا	٧٨
كولومبيا	٦٦

Digitized by UNOG Library

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ولما كان الاقتراع الثالث لم يؤد الى حصول أى من البلدين على أغلبية الثلثين ، فان الجمعية العامة سوف تجرى اقتراعا غير مقيّد . وفقا للمادة ٩٤ من قواعد اجراءات الجمعية العامة . وفي هذا الاقتراع غير المقيّد فان أية دولة من مجموعة دول امريكا اللاتينية يمكنها أن ترشح نفسها فيما عدا بطبيعة الحال بوليفيا التي سيخلو محلّها وجامايكا التي أصبحت عضوا في مجلس الأمن .

وسوف توزع أوراق الاقتراع الآن .

بدعوة من الرئيس تولى السيد ماردوفيتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) والسيد سليكول (تركيا) فرز الأصوات .

اجرى تصويت بالاقتراع السرى .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أقترح الآن وقف الجلسة الى أن يتم فرز الأصوات .

أوقفت الجلسة الساعة ١٨/٠٠ واستؤنفت في الساعة ١٨/١٠ .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : نتيجة التصويت كالآتي :

عدد بطاقات الاقتراع	١٤٧
البطاقات الباطلة	صفر
البطاقات الصحيحة	١٤٧
الممتنعون عن التصويت	١
عدد الذين أدلوا بأصواتهم	١٤٦
الأغلبية المطلوبة	٩٨
عدد الأصوات التي حصل عليها كل من :	
كوبا	٨٠
كولومبيا	٦٠
المكسيك	٢
الأرجنتين	١

Digitized by UNOG Library

غواتيمالا	١
هندوراس	١
سانت لوسيا	١

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : نظرا لعدم حصول أى من المرشحين على الأغلبية المطلوبة في الاقتراع الأول من هذه السلسلة من الاقتراعات غير المقيّدة ، فسوف نجرى اقتراعا ثانيا غير مقيّد . وكما سبق ، ففي هذا الاقتراع يمكن لأية دولة عضو من مجموعة امريكا اللاتينية أن ترشح نفسها باستثناء بوليفيا وجامايكا بطبيعة الحال .

وسوف توزع بطاقات الاقتراع الآن .

بدعوة من الرئيس تولى السيد ماردوفيتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) والسيد سليكول (تركيا) فرز الأصوات .

أجرى تصويت بالاقتراع السرى .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أقترح الآن وقف الجلسة الى أن يتم فرز الأصوات .

أوقفت الجلسة الساعة ١٨/١٥ واستؤنفت في الساعة ١٨/٢٠ .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : نتيجة التصويت كالآتي :

عدد بطاقات الاقتراع	١٤٨
البطاقات الباطلة	صفر
البطاقات الصحيحة	١٤٨
الممتنعون عن التصويت	١
عدد الذين أدلوا بأصواتهم	١٤٧
الأغلبية المطلوبة	٩٨
عدد الأصوات التي حصل عليها كل من :	
كوبا	٧٩
كولومبيا	٦٣
سانت لوسيا	٢

Digitized by UNOG Library

الأرجنتين ١

شيلـــي ١

المكسيـك ١

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : نظرا الى أن الاقتراع الثاني في هذه السلسلة من الاقتراعات غير المقيّدة لم يؤد الى حصول أى من المرشحين على الأغلبية المطلوبة، فاننا سوف نشرع الآن في الاقتراع الثالث غير المقيّد . ومثلما سبق ففي هذا الاقتراع غير المقيّد فان أية دولة عضو من دول امريكا اللاتينية يمكنها ترشيح نفسها، باستثناء بوليفيا وجامايكا بطبيعة الحال .

وسوف توزع بطاقات الاقتراع الآن .

بدعوة من الرئيس تولى السيد ماردوفيتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) والسيد سليكول (تركيا) فرز الأصوات .

اجرى تصويت بالاقتراع السرى .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أقترح الآن وقف الجلسة الى أن يتم فرز الأصوات .

Digitized by UNOG Library

أوقفت الجلسة الساعة ١٨ر٣٠ واستؤنفت في الساعة ١٨ر٣٥

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): نتيجة التصويت كالآتي:

عدد بطاقات الاقتراع	١٤٧
البطاقات الباطلة	١
البطاقات الصحيحة	١٤٦
الممتنعون عن التصويت	١
عدد الذين أدلوا بأصواتهم	١٤٥
الأغلبية المطلوبة	٩٧
عدد الأصوات التي حصل عليها كل من:	
كوبا	٨٠
كولومبيا	٦١
المكسيك	١
نيكاراغوا	١
باراغواى	١
سانت لوتشيا	١

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): نظرا لأن الاقتراع الثالث غير المقيد لم يسفر عن نتيجة فسوف تشرع الجمعية الآن في اجراء الاقتراع الأول من سلسلة الاقتراعات الثلاثة المقيدة وفقا للمادة ٩٤ من اللائحة الداخلية. هذا الاقتراع قاصر على المرشحين اللذين حصلا على أكبر عدد من الأصوات، وهما كوبا وكولومبيا.

سوف توزع الآن أوراق الاقتراع.

أود أن أذكّر الممثلين ان أى بطاقة اقتراع تتضمن اسم أية دولة أخرى غير كوبا وكولومبيا سوف تعتبر باطلة، مادام الاقتراع قاصرا على هاتين الدولتين.

بدعوة من الرئيس تولى السيد ماردوفيتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) والسيد سليكول (تركيا) فرز الأصوات.

Digitized by UNOG Library

أجرى التصويت بالاقتراع السرى .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اقترح ايقاف الجلسة اثناء فرز الأصوات .

أوقفت الجلسة الساعة ١٨/٤٥ واستؤنفت في الساعة ١٨/٥٠

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : نتيجة التصويت كالآتي :

عدد بطاقات الاقتراع	١٤٦
البطاقات الباطلة	لا شيء
البطاقات الصحيحة	١٤٦
الممتنعون عن التصويت	٣
عدد الذين أدلوا بأصواتهم	١٤٣
الأغلبية المطلوبة	٩٦
عدد الأصوات التي حصل عليها كل من :	
كوبا	٨٠
كولومبيا	٦٣

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لما كانت احدى الدولتين لم تحصل على أغلبية الثلثين المطلوبة ، سوف تواصل الجمعية العامة التصويت وسوف تجرى اقتراعا مقيدا ثانيا . وكما حدث في الاقتراع السابق ، الدولتان اللتان تذكران في بطاقات الاقتراع هما كوبا وكولومبيا . أية أوراق تتضمن أسماء دول أخرى سوف تعتبر باطلة .

سوف توزع الآن بطاقات الاقتراع .

بدعوة من الرئيس تولى السيد ماردوفيتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) والسيد سليكول (تركيا) فرز الأصوات .

أجرى التصويت بالاقتراع السرى .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أقترح ايقاف الجلسة اثناء فرز الأصوات .

Digitized by UNOG Library

أوقفت الجلسة الساعة ١٩/٠٠ واستؤنفت في الساعة ١٩/١٠

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : نتيجة التصويت كالآتي :

عدد بطاقات الاقتراع	١٤٣
البطاقات الباطلة	١
البطاقات الصحيحة	١٤٢
الممتنعون عن التصويت	٢
عدد الذين أدلوا بأصواتهم	١٤٠
الأغلبية المطلوبة	٩٤
عدد الأصوات التي حصل عليها كل من :	
كوبا	٨٠
كولومبيا	٦٠

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لما كانت احدى الدولتين لم تحصل على أغلبية الثلثين المطلوبة ، سوف تواصل الجمعية العامة التصويت وسوف تجرى اقتراعا مقيدا ثالثا . وكما حدث في الاقتراع السابق ، الدولتان اللتان تذكران في بطاقات الاقتراع هما كوبا وكولومبيا . أية أوراق تتضمن اسماء دول أخرى سوف تعتبر باطلة .

سوف توزع الآن أوراق الاقتراع .

بدعوة من الرئيس تولى السيد مارد وفيتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) والسيد سليكول (تركيا) فرز الأصوات .

أجرى التصويت بالاقتراع السري .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اقترح ايقاف الجلسة اثناء فرز الأصوات .

أوقفت الجلسة الساعة ١٩/١٥ واستؤنفت في الساعة ١٩/٢٠

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : نتيجة التصويت كالآتي :

Digitized by UNOG Library

عدد بطاقات الاقتراع	١٤٤
البطاقات الباطلة	١
البطاقات الصحيحة	١٤٣
الممتنعون عن التصويت	١
عدد الذين أدلوا بأصواتهم	١٤٢
الأغلبية المطلوبة	٩٥
عدد الأصوات التي حصل عليها كل من :	
كوبا	٨٠
كولومبيا	٦٢

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أجرينا اليوم تسعة اقتراعات لم تسفر عن انتخاب أى من الدولتين المرشحتين . بالاقتراع الأخير بلغ العدد الاجمالي ٢٨ اقتراعا . في مثل هذه الحالات، أعتقد اننا نكون في حاجة الى مزيد من الوقت للتشاور .

وفقا لذلك ، اقترح - وبتعاون الجمعية - أن نؤجل نظر الجمعية لهذا البند الى موعد قادم . اذا وافقت الجمعية ، سوف يعلن تاريخ الاجتماع القادم للجمعية العامة الذى ستواصل فيه نظرها هذا البند بعد أن تجرى المشاورات المناسبة .

اذا لم يكن هناك اعتراض ، سوف أعتبر ان الجمعية العامة توافق على ذلك .

وقد تقرر ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٢٥

Digitized by UNOG Library